

Distr.: General
13 September 2022
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2625 (2022) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) إلى 15 آذار/مارس 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدّم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس 2022.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحدث تقدم يُذكر في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وفي 30 آب/أغسطس، أقيمت أخيراً مراسم تخريج القوات المؤخّدة اللازمة. وحضر الاحتفال الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، والجهات الضامنة له، وأعضاء المجتمع المدني، وممثلون من المنطقة، علاوة على المجتمع الدولي وعامة الجمهور.

3 - وفي 30 أيار/مايو، أقر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله مشروع (تعديل) قانون الأحزاب السياسية لعام 2012. وفي 1 حزيران/يونيه، أصدر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعة الأحزاب السياسية الأخرى بياناً مشتركاً دفعاً فيه بأن المجلس تجاوز حدود ولايته بتعديله مشروع القانون الذي أحالته اللجنة الوطنية لتعديل الدستور. وفي 14 حزيران/يونيه، أصدر الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بياناً صحفياً ندد فيه بتعديل الأحكام الرئيسية لقانون الأحزاب السياسية لعام 2012، مواصلاً مقاطعة للجلسات البرلمانية التي أعلنها منذ 9 حزيران/يونيه. وفي أعقاب اجتماع بين الرئيس سلفا كير ميارديت ونائبه الأول ريك مشار عُقد في 11 آب/أغسطس، وافق التجمع البرلماني للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان على إنهاء المقاطعة اعتباراً من 14 آب/أغسطس.



4 - وفي 13 آب/أغسطس، أصدرت وزارة شؤون الرئاسة رسالة أعلنت فيها أن مشاريع القوانين التي نوقشت خلال فترة مقاطعة الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان للجلسات البرلمانية ينبغي أن تحال للنقاش مرة أخرى حتى يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء. وتشمل مشاريع القوانين المتأثرة بهذا الإعلان مشروع القانون المتعلق بعملية وضع الدستور (2022) ومشروع (تعديل) القانون المتعلق بالدائرة الوطنية لحماية الأحياء البرية (2022). وأتى في الرسالة نفسها أيضاً أن الرئيس أقر مشروع (تعديل) قانون الأحزاب السياسية لعام 2012.

5 - وفي 2 تموز/يوليه، أطلق الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان حملة الانضمام لعضوية الحزب في جوبا تحت شعار "نحو جنوب سودان ديمقراطي موحد ينعم بالرخاء".

6 - وفي 9 تموز/يوليه، خاطب الرئيس الأمة في الذكرى السنوية الحادية عشرة لاستقلال جنوب السودان. وأعلن أن مشاريع القوانين ذات الأهمية الحيوية التي تتعلق بالأمن ووضع الدستور والمعروضة على المجلس التشريعي قد بلغ النظر فيها مراحلها النهائية وقال إن تلك القوانين حاسمة بالنسبة إلى مساعي إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تتسم بالمصداقية في نهاية الفترة الانتقالية. وأعرب الرئيس عن قلقه إزاء القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بسحب دعمها لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية اعتباراً من 3 تموز/يوليه وللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها اعتباراً من 15 تموز/يوليه، وهو القرار الذي عللته بفشل الأطراف في تنفيذ الاتفاق المنشط.

7 - وفي 21 تموز/يوليه، عقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها جلستها العامة الثالثة والعشرين. ورحب الرئيس المؤقت للجنة، اللواء تشارلز تاي جيتوي، بالمعلومات المحدثة الواردة من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة والتي مفادها أن خريطة طريق مقترحة لتنفيذ المهام المتبقية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط قد قُدمت إلى رئيس الجمهورية. وأعرب الرئيس المؤقت أيضاً عن قلقه إزاء الانتهاكات الخطيرة للترتيبات الأمنية الانتقالية في ولايتي الوحدة وأعالي النيل التي أبلغت عنها آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

8 - وفي 4 آب/أغسطس، وقعت أطراف الاتفاق المنشط على اتفاق بشأن خريطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية للاتفاق المنشط بشكل سلمي وديمقراطي، تمشياً مع الأحكام المتعلقة بتعديل الاتفاق. وتمدد خريطة الطريق الفترة الانتقالية لمدة 24 شهراً تنتهي في 22 شباط/فبراير 2025. وقد ناشد الرئيس في الملاحظات التي أدلى بها الجماعات الرافضة للاتفاق التي يقودها باغان أموم والجنرال توماس سيريلو الانضمام إلى عملية السلام. ودعا متحدثون من مختلف الأطياف السياسية وممثل للمجتمع المدني إلى توسيع الحيز السياسي، وبذل الجهود من أجل تسوية الصراع بين أعضاء التحالف، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

9 - وقد رحب كلٌّ من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي بالاتفاق ودعيا الحكومة إلى تنفيذ النقاط المرجعية المتبقية بالكامل لضمان تهيئة مناخ مواتٍ لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالمصداقية عند انتهاء تمديد الفترة الانتقالية. وفي بيان أصدرته المجموعة الثلاثية المؤلفة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة (الترويكا) بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، دعت المجموعة والاتحاد الحكومة إلى العمل بهمة على تنفيذ خريطة الطريق حتى تحصل على دعم المانحين الذي طلبته.

10 - وانتقد كلٌّ من الحركة الوطنية الديمقراطية والائتلاف الشعبي للعمل المدني وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة وجبهة الخلاص الوطني خريطة الطريق، مشيرة جميعاً إلى أن التمديد كان نتيجة لمحاولات عرقلة متعمدة ولغياب الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق المنشط لدى أحزاب الحكومة.

الجماعات الرافضة للاتفاق

11 - في الفترة من 20 إلى 30 حزيران/يونيه، شارك فصيلان من تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، هما الحركة الشعبية لتحرير السودان - الأصل وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، في حلقة عمل تعريفية أقيمت في روما برعاية جماعة سانت إيجيديو تمهيداً لإدماجهما في هيكل آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. غير أن الموعد النهائي المقرر لانضمام الفصيلين إلى الآلية كمراقبين وطنيين، وهو 15 آب/أغسطس، لم يجر الالتزام به.

12 - وفي 13 تموز/يوليه، أعلنت مجموعة المعارضة السودانية الجنوبية غير الموقعة على الاتفاق، وهي جماعة مؤلفة من ستة تنظيمات سياسية (التيار/الجيش الثوري الديمقراطي المتحد، والجبهة الوطنية للحركة الوطنية الديمقراطية، وجبهة الخلاص الوطني، وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، وحركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير، والحركة الشعبية لتحرير السودان - الأصل)، رفضها لأي تمديد للفترة الانتقالية. وأوضحت المجموعة المذكورة أنها ليست تحالفاً سياسياً أو عسكرياً ولا بديلاً عن تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، وإنما هي تتشاطر هدفاً مشتركاً هو الدعوة إلى تشكيل حكومة تكميلية بعد نهاية الفترة الانتقالية في شباط/فبراير 2023.

التطورات المستجدة على الساحة الإقليمية

13 - في 17 حزيران/يونيه، وقّع جنوب السودان بروتوكولين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) يتناولان الترحال الرعوي وتنقل السكان، بغية تنظيم حركة الماشية والسكان في منطقة القرن الأفريقي. بيد أن تجمع ولاية شرق الاستوائية في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي رفض، في 22 حزيران/يونيه، بروتوكول الإيغاد المتعلق بالترحال الرعوي، واصفاً إياه بأنه يمهّد الطريق للتوغل في الأراضي واحتلالها.

14 - وفي 5 تموز/يوليه، شارك نائب الرئيس، جيمس واني إيقا، في الجمعية الاستثنائية التاسعة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإيغاد التي انعقدت في نيروبي. وقد صدر بعد انعقاد الجمعية بيانٌ شمل دعوة للحكومة إلى وضع خريطة طريق لها نقاط مرجعية واضحة وأطر زمنية واقعية. وناشد البيان الولايات المتحدة أيضاً أن تعيد النظر في قرارها تقليص الدعم الذي تقدمه لعملية السلام في جنوب السودان، إذ إن قرارها هذا من شأنه أن يصيب أعمال اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بالشلل.

15 - وفي الفترة من 1 إلى 4 حزيران/يونيه، زار وفدٌ من لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان (تشاد، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، ونيجيريا) البلدَ والتقى بمسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وبالأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط. وجاءت الزيارة تعبيراً عن التضامن مع جنوب السودان حكومةً وشعباً، وأريد بها فهم

التحديات التي تعترض تحقيق النقاط المرجعية المنصوص عليها في الاتفاق. وقد أُجريت هذه الزيارة في إطار التحضير لزيارة أخرى يقوم بها وزراء خارجية البلدان الخمسة في الربع الثالث من عام 2022.

16 - وفي 11 آب/أغسطس، أعلن الفريق محمد حمدان دقلو، نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، في اجتماع مع الرئيس عُقد في جوبا أن السودان، بوصفه ضامناً للسلام في إطار الاتفاق المنشط ورئيساً للإيغاد، يرحب باتفاق شركاء السلام في جنوب السودان على خريطة الطريق وعلى تمديد الفترة الانتقالية.

الحالة الاقتصادية

17 - لا تزال حالة الاقتصاد الكلي محفوفةً بالصعوبات، وإن كان البنك الدولي قد توقع تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,2 في المائة في عام 2022. ويتوقف استمرار النمو في الناتج المحلي الإجمالي على تنفيذ عملية السلام ومواصلة الإصلاحات الجارية في مجال السياسات المالية الكلية والإدارة المالية العامة، وعلى حدوث انتعاش في أسعار النفط على المدى المتوسط. وقد استمر تقلب جنيته جنوب السودان وانخفاض قيمته مقابل الدولار (في 31 آب/أغسطس، أصبح الدولار الواحد يعادل 651 جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان).

18 - وفي 21 حزيران/يونيه، أطلقت رسمياً الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقحة للفترة 2021-2024. وكان العمل جارياً على وضع ميزانية السنة المالية الجديدة (2022/2023)، وفي 3 حزيران/يونيه أقر مجلس الوزراء ميزانيةً للسنة المالية يبلغ قدرها 2,71 بليون دولار، أي ما يعادل 1,3 تريليون جنيته من جنيهاً جنوب السودان. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية نحو 558 بليوناً من جنيهاً جنوب السودان (981 مليون دولار)، وليس من الواضح كيف سيتم تمويل العجز.

19 - وفي 20 تموز/يوليه، أصدرت الهيئة الوطنية للإيرادات تعميماً لإدخال العمل بقانون الميزانية المالية للفترة 2022/2021 الذي يلغي قانون الميزانية المالية للفترة 2020/2019، وذكرت أن القانون الجديد أقره المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ووقعه الرئيس في 9 حزيران/يونيه. وقد نفتحت الهيئة في تعميمها سعر الصرف المعمول به في تقييم الرسوم الجمركية، فارتفع من 45 جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان للدولار الواحد إلى 90 جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان للدولار الواحد. ويعني هذا التعديل زيادة الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات بنسبة 100 في المائة اعتباراً من 22 آب/أغسطس. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الزيادة الضريبية إلى تنامي أنشطة التهريب وأن تقلل من الإيرادات الجمركية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

20 - تأثرت ديناميات الأمن في جنوب السودان باستمرار أعمال الإغارة لسرقة الماشية في منطقة بحر الغزال الكبرى، وهي الأعمال التي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا ونزوح المدنيين. وبالمثل أدت الهجمات الانتقامية في مختلف أنحاء البلد، ولا سيما في منطقتي مقوي وكبويتا في ولاية شرق الاستوائية، إلى تسليط الضوء على الديناميات القبلية، في حين يزيد التشرذم داخل فصائل كيت قوانين المنشق عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان من تعقد الديناميات الأمنية في منطقة أعالي النيل.

منطقة أعالي النيل الكبرى

21 - في 20 تموز/يوليه 2022، اندلعت في ولاية الوحدة مجدداً الاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات يُزعم أنها موالية للحركة الوطنية/الجيش الوطني لجنوب السودان الذي يقوده الجنرال ستيفن بواي، وذلك حول مقاطعة ميوم. وأدانت بعثة الأمم المتحدة هجوماً وقع في 22 تموز/يوليه، أسفر عن مقتل محافظ المقاطعة و 12 فرداً من أفراد الأمن وأصاب 14 آخرين (من بينهم مدنيان) بجراح. ووقعت مناقشات لاحقة، منها هجوم شُنّ في 26 تموز/يوليه على قافلة حكومية وأعمال قتال في المنطقة الحدودية بين مقاطعة ميوم ومقاطعة تويج التابعة لولاية واراب. وفي 8 آب/أغسطس، قام مسؤولون بالحكومة المحلية ومسؤولون عسكريون، حسبما أفادت به التقارير، بإعدام أربعة من كبار الضباط في الحركة الوطنية/الجيش الوطني لجنوب السودان. وقد أعربت البعثة عن قلقها البالغ إزاء الحادث ودعت إلى عملية قضائية نزيهة.

22 - وشهدت ولايتا أعالي النيل وجونقلي قتالاً عنيفاً بين فصيلي كيت قوانق (قوات أغويليك والقوات الموالية لقانونج) اندلع في الفترة من 18 إلى 25 آب/أغسطس في تونجا وفنجاك الجديدة وديل وأتار، وانضم إليه لاحقاً الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أدى القتال إلى نزوح أكثر من 15 000 شخص من تونجا بمقاطعة فنيكانق ونحو 3 500 شخص من مقاطعة فنجاك، وتدفق النازحون داخلياً إلى شمال جونقلي وإلى ولاية الوحدة والسودان. وحتى 30 آب/أغسطس، وقد إلى الموقع المخصص لاستقبال النازحين داخلياً الكائن في أضيضيانق، بمقاطعة فنيكانق، أكثر من 3 000 نازح داخلياً، في حين وصل 2 246 شخصاً (منهم 1 133 امرأة) إلى موقع حماية المدنيين التابع للبعثة. وإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن القتال أوقع القتلى والجرحى بجميع الأطراف المتحاربة التي لقي 11 شخصاً منها مصرعهم وأصيب 58 آخرون بجراح، وأفضى إلى أخذ القوات الموالية لقانونج أكثر من 270 مدنياً من قبائل الشلك رهائن.

23 - وفي 9 و 10 حزيران/يونيه، اندلعت اشتباكات عنيفة بين شباب قبيلتي قوار النوير ولو النوير في مقاطعة نيرول. وأدى ذلك إلى نزوح 4 000 شخص من بولوتروك إلى قريتي بولبي وذنقدور، وإلى مقتل أربعة أفراد من لو النوير وتسعة أفراد من قوار النوير حسب التقارير، وسرقة الكثير من رؤوس الماشية. وقدمت البعثة الدعم إلى السلطات المحلية في شمال جونقلي من أجل تيسير عودة النازحين.

المنطقة الاستوائية الكبرى

24 - أدت حوادث سرقة الماشية وما يتصل بها من هجمات انتقامية إلى دوامة من العنف المميت في المنطقة. ففي محلية مونغالابولالية وسط الاستوائية، أفادت التقارير بأن رعاة من قبيلة الدينكا بور أقاموا مخيمات في المنطقة وتحرشوا بالسكان المحليين والمدنيين على طول الطريق الواصل بين جوبا ومونغالابولالية. وفي 24 و 26 حزيران/يونيه، اشتبك رعاة من الدينكا بور مع شباب محليين في نانغالابولالية، مما أسفر عن وقوع عدة إصابات، وأعقب ذلك قيام شباب محليين حسب المزاعم باختطاف رعاة من القبيلة المذكورة انتقاماً لعدد من الهجمات المميتة التي نُفذت في الفترة بين 24 و 26 حزيران/يونيه.

25 - وأبلغ عن وقوع حوادث عنف قبلي أخرى في ولاية شرق الاستوائية، بما في ذلك بين شباب من قبائل مختلفة في مقاطعة لافون. ففي 6 تموز/يوليه، شنت قبائل المورلي من إدارية البيبور الكبرى والتينيت من مقاطعة لافون والبويا من مقاطعة بودي هجوماً مشتركاً على قبيلة التوبوزا في ريتو بمقاطعة كبويتا الشمالية. وأسفر الهجوم عن مقتل 271 مقاتلاً وإصابة 86 آخرين بجراح وعن سرقة نحو 15 000 رؤوس الماشية.

26 - وفي الوقت نفسه، ما برحت الاشتباكات بين عناصر جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وخاصة في مقاطعة مريدي، تزعزع استقرار الحالة الأمنية في المنطقة. ففي 8 حزيران/يونيه، هاجمت جبهة الخلاص الوطني، حسب التقارير، ثكنات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في إمبي الواقعة على الطريق الواصل بين مريدي وراسولو. وفي 13 حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات بين النغولو - ساي وميكيه في مقاطعة مريدي. وأفادت تقارير أخرى باختطاف المدنيين وتعرضهم للاعتقال التعسفي، وهي أعمال كثيرة ما تُنسب إلى جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

منطقة بحر الغزال الكبرى

27 - أدت سرقة الماشية إلى اندلاع اشتباكاتٍ دامية في محلية روالبيت، مقاطعة تونج، بين الشباب المحلي وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وتحسنت الحالة الأمنية نسبياً في مقاطعة تونج الواقعة على الحدود مع أبيي. وفي أعقاب سلسلة من الاشتباكات بين شباب روالبيت (قبيلة الدينكا أوان) وسكان محلية أوول (قبيلة الدينكا أتوك) وقعت في تونج الشمالية في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بمقتل 13 مدنياً (منهم ثلاث نساء) وإصابة ثلاثة آخرين بجراح ونزوح الكثيرين. واستقدمت السلطات المحلية قوات أمنية من مقاطعتي تونج الجنوبية وتونج الشرقية لمنع وقوع المزيد من الاشتباكات بين القبيلتين. وفي 16 حزيران/يونيه، أقال حاكم ولاية واراب محافظ مقاطعة تونج الشمالية، معللاً قراره هذا بسوء إدارة المحافظ لمسائل الأمن ونزع السلاح.

28 - وشهدت المنطقة في 21 حزيران/يونيه غارةً شُنت لسرقة الماشية في مدينة واراب وأحدثت خسائر في الأرواح، حيث أفادت التقارير بأن أبناء الدينكا أوان سرقوا نحو 130 رأساً من الماشية يمتلكها رجل أعمال محلي ذو نفوذ كبير. ونتيجة لذلك، اندلعت في 25 حزيران/يونيه أعمال عنف دامية بين شباب روالبيت وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عندما حاولت قوات الدفاع الشعبي، حسبما أفيد به، استعادة رؤوس الماشية المسروقة. وقد أدى ذلك إلى نزوح نحو 7 000 شخص. وتفيد التقارير بأن الهجوم أسفر عن مقتل 115 شخصاً، منهم 75 من أفراد قوات الدفاع الشعبي (رجال) و 40 مدنياً (من بينهم 7 نساء وقعن في مرمى النيران المتبادلة)، وعن إصابة 32 شخصاً (15 من أفراد قوات الدفاع الشعبي و 17 مدنياً). وفي 27 حزيران/يونيه، أصدر الرئيس تعليمات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بإجراء عملية أمنية في تونج الشمالية مدتها 21 يوماً لإحلال الأمن والنظام. وأدى العنف أيضاً إلى نزوح أكثر من 11 000 شخص من السكان.

29 - وفي الفترة بين 1 و 19 تموز/يوليه، استمرت أجواء انعدام الأمن في روالبيت، حيث أفادت التقارير بأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أطلقت النار على 36 شخصاً، منهم أطفال، وأردتهم قتلى واغتصبت النساء وأحرقت 34 منزلاً، وذلك في هجمات انتقامية ضد الأهالي نُفذت إثر الاشتباكات العنيفة التي اندلعت في 25 حزيران/يونيه. ووصل إلى روالبيت في 4 تموز/يوليه رئيس قوات الدفاع الشعبي ترافقه لجنة أمنية رفيعة المستوى كُلِّفها رئيس الجمهورية بالتحقيق في الحادث ونزع سلاح المدنيين في منطقة تونج الكبرى. وفي 15 تموز/يوليه، أجرى وفدٌ مشترك من الأمم المتحدة والحكومة زيارةً لروالبيت للتداول مع اللجنة الأمنية الرفيعة المستوى التي أفادت بعدم وقوع أي أحداث منذ نشرها. ودعت اللجنة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى تقديم المساعدة.

30 - وظلت الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية بين تويج وأبيي تشهد أنشطة إجرامية غير جسيمة واشتباكات بين قبيلتي الدينكا تويج من ناحية والدينكا نفوك من منطقة أبيي الإدارية من ناحية أخرى. ووقعت على طريق الإمدادات الرئيسي الذي يربط تويج بأبيي هجمات إجرامية استهدفت شاحنات تجارية، وأفادت التقارير بأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان كانت توفر خدمات المرافقة الأمنية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية، أشرك المسؤولون الحكوميون الزعماء المحليين في المساعي الرامية إلى منع الشباب المحلي من السلب والنهب وإلى إتاحة حرية التنقل، ولا سيما للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

31 - وأبلغ عن وقوع حوادث قبلية أخرى في منطقة أكؤب بمقاطعة تونج الشمالية. ففي 22 حزيران/يونيه، أفضت اشتباكات وقعت بين الشباب المحلي وعشيرتي لوانجانق ولو - باهر إلى قيام وحدة نزع السلاح التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بإلقاء القبض على 19 شخصاً. وفي تلك الأثناء، أفادت التقارير بأن شباباً مسلحين من قبائل النوير التي تقطن مقاطعة ماينديت بولاية الوحدة قاموا في 30 حزيران/يونيه بقتل 18 من أبناء الدينكا أبوك من ولاية واراب (16 رجلاً وصبيّان اثنا) وأصابوا 4 رجال بجراح، وذلك في المنطقة الحدودية الواقعة بين الولايتين.

رابعاً - الحالة الإنسانية

32 - في 9 حزيران/يونيه، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والأمن الغذائي، تقريراً لبعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي لعام 2021. ويتوقع التقرير أن يبلغ عدد السكان في مختلف أنحاء البلد قرابة 12,5 مليون نسمة بحلول منتصف عام 2022 وأن يصل العجز الإجمالي في إنتاج الحبوب، في ضوء ذلك، لما يقدر بنحو 541 000 طن للسنة التسويقية 2022 (كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر)، وهو ما يزيد بنسبة 16 في المائة عن العجز الذي قُدِّر لعام 2021. وحتى 31 آب/أغسطس، لم يتوافر التمويل إلا لنسبة 34 في المائة من احتياجات خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 التي أعلن عنها رسمياً في 31 آذار/مارس.

33 - وتسببت الأمطار الغزيرة وفيضانات الأنهار، ولا سيما في المناطق الواقعة على طول نهر النيل وروافده، في حدوث فيضانات في ولايات واراب وشمال بحر الغزال وجونقلي وأعالي النيل والبحيرات والوحدة ووسط الاستوائية، مما أوقع الضرر بحوالي 835 000 شخص وأسفر عن خسائر ثقيلة في المحاصيل وعن نفوق الماشية بأعداد كبيرة. وفي 14 حزيران/يونيه، أعلن برنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من ثلث السودانيين الجنوبيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد والذين يعتزم البرنامج تقديم الدعم لهم في عام 2022 سيُحرمون من المساعدات الغذائية الإنسانية بسبب النقص الشديد في التمويل.

34 - وأدى العنف القبلي المتشفي والهجمات التي يشنها مسلحون لسرقة الماشية في قرية نانغالا إلى نزوح 5 600 شخص إلى محليتي ليريا ولوكيليري بمقاطعة جوبا الواقعة في ولاية وسط الاستوائية. ووردت أنباء بمقتل وإصابة أعداد غير مؤكدة من المدنيين، واختطف عدد غير محدد من الأطفال والنساء. وتعرضت المنازل والممتلكات للنهب والتدمير. وأفادت التقارير بأن شباباً مسلحين يشتبه في أنهم من سكان إدارية البيبور الكبرى شنوا في 20 حزيران/يونيه هجمات على أحد مخيمات رعاة الماشية في لوكيتيلا بمحلية وكوبو الواقعة في مقاطعة كيويتا الشمالية بولاية شرق الاستوائية، مما أسفر عن نزوح 5 000 شخص ومقتل عدة أشخاص آخرين.

35 - وفي 7 تموز/يوليه، أسفر العنف القبلي بين عشائر متنازعة في محلية ريوتو بمقاطعة كيبوتا الشمالية، في ولاية شرق الاستوائية، عن مقتل أو إصابة عدد من العناصر المتقاتلة لم يتسن التحقق منه. وأفادت السلطات المحلية بأن المنطقة أُخليت من السكان المحليين قبل بدء القتال، ولم تكن التداعيات على الحالة الإنسانية قد قُيِّمت بعد آنذاك.

36 - ومع استمرار التوتر القبلي في منطقة أببي الإدارية، نزح ما يقدر بنحو 41 200 شخص إلى مقاطعتي تويج وغرب قوقريال في ولاية واراب، وإلى أويل الشرقية في ولاية شمال بحر الغزال. وأدى تجدد القتال في 26 حزيران/يونيه إلى نزوح سكان آخرين يُقدر عددهم بنحو 2 000 شخص.

37 - واشتدت الأمطار في شهر تموز/يوليه مما أدى إلى فيضانات في بعض مناطق ولايتي الوحدة وواراب. وأسهم إنشاء وتحسين السدود والسواتر الترابية في الحد من آثار الفيضانات. وتضرّر من السيول والفيضانات ما يُقدر بنحو 2 384 شخصاً في موقع أبيداو للنازحين داخلياً في قرية وونروك بمقاطعة تويج. وتواصل فرقة العمل المعنية بمواجهة الفيضانات، التي أنشأها منسق الشؤون الإنسانية، تنفيذ ورصد أنشطة التأهب والاستجابة.

38 - وفي الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، أُبلغ عن وقوع 104 حوادث متصلة بمعوقات إيواء المساعدة الإنسانية، انطوى 56 حادثاً منها على أعمال عنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها. وأُبلغ عن وقوع 105 حوادث في تسع ولايات. ولقي أحد موظفي المساعدة الإنسانية مصرعه أثناء تأديته مهام وظيفته في ولاية شرق الاستوائية. ونُقل 28 من موظفي المساعدة الإنسانية إلى ولايتي جونقلي وشرق الاستوائية. وأُبلغ عن وقوع حوادث نهب وسرقة للأصول المخصصة للعمل الإنساني. ووقع في ولاية شرق الاستوائية هجومان على قوافل وعلى مركبات متعاقدة عليها تجارياً. وكان لاستمرار أعمال العنف التي تستهدف موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها أثر شديد على الدعم الإنساني الحيوي المنفذ للأرواح.

39 - وفي 18 تموز/يوليه، وقّع وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث من جانب واحد الاتفاق القطري لجنوب السودان بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية، دون أن يتشاور مع تلك المنظمات مسبقاً بشأن مضمون الاتفاق.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

40 - واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بذل مساعيها الحميدة لدى الأطراف السودانية الجنوبية والجهات صاحبة المصلحة في جنوب السودان وفي المنطقة. وشملت تلك المساعي عدة مناسبات منفصلة تفاعل خلالها الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس البعثة مع الرئيس كير ونائبه اللذين أعربا عن التزامهما بالاتفاق المنشط. وتعاون الممثل الخاص بصورة مكثفة أيضاً مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الثلاثية المؤلفة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة (الترويكا). وانصب محور التركيز في أشكال التفاعل هذه على الحفاظ على إطار السلام عن طريق الدعوة إلى وضع خريطة طريق لتنفيذ النقاط المرجعية المتبقية المتعلقة بالاتفاق، وتشجيع الأطراف الرئيسية على كسر حالة الجمود البرلماني التي نجمت عن مقاطعة الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان جلسات المجلس التشريعي، وتقديم الدعم الفني لإحلال السلام.

41 - وفي 11 تموز/يوليه، خاطب الممثل الخاص للأمين العام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته المعقودة بشأن الحالة في جنوب السودان، وأكد ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ السلام ولا سيما وضع خريطة طريق متفق عليها. وقد رحب المجلس بالنتائج التي تمخضت عنها الجمعية الاستثنائية التاسعة والثلاثون لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإيغاد، التي انعقدت في نيروبي في 5 تموز/يوليه. كما طلب إلى الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والإيغاد البدء في خطط بحلول نهاية آب/أغسطس 2022 لإنشاء فرقة عمل مشتركة تصوغ استراتيجية لحشد الدعم من أجل عملية إعداد الدستور والعملية الانتخابية في جنوب السودان.

42 - وفي 15 تموز/يوليه، اجتمعت البعثة ومجلس كنائس جنوب السودان مع سلطات ولاية غرب الاستوائية لمناقشة الخطط المقترحة للنهوض بجهود المصالحة بين العشائر المتنازعة في طمبرة. وفي سياق متصل بذلك، بدأت البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 18 تموز/يوليه في تنفيذ برنامج للحد من العنف المجتمعي في طمبرة يهدف إلى تدريب أكثر من 300 من الشباب على مهارات كسبالرزق.

43 - وواصلت البعثة دعم الإصلاحات الرئيسية المنصوص عليها في الفصل الرابع من الاتفاق المنشط الذي يتناول إدارة الموارد والإدارة الاقتصادية والمالية. ففي الفترة من 13 إلى 17 حزيران/يونيه، دعمت البعثة لجنة جنوب السودان لمكافحة الفساد خلال مشاورات تقنية أجريت بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقدمت البعثة المساعدة التقنية إلى وحدة الاستخبارات المالية أيضاً لمعاونتها على التصدي للتهديدات القانونية التي تعترى الإطار الوطني لمكافحة الفساد. وفي 23 و 24 حزيران/يونيه، قدمت البعثة تعليقات قانونية تقنية إلى اللجنة الوطنية لتعديل الدستور خلال المشاورات المجرى بشأن إصلاح قوانين النفط.

44 - ودعمت البعثة أيضاً مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في أنشطته الرامية إلى النهوض بتنفيذ المنجزات المستهدفة الرئيسية التي ينص عليها الفصل الثاني من الاتفاق المنشط (المسائل الأمنية). وقد اختتم المجلس استعراضه لسياسة الدفاع المنقحة في 9 و 10 آب/أغسطس. وبدأ في الفترة من 22 إلى 25 آب/أغسطس وضع خريطة الطريق المتعلقة بإحداث تحول في قطاع الأمن. وإنجاز عملية استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين أمر حاسم الأهمية، إذ إنه يمهّد الطريق لبلورة رؤية وطنية لكيفية إحداث تحول في قطاع الأمن.

45 - وبغية دعم مزيد من الرقابة المدنية على قطاع الأمن، قدمت البعثة الدعم إلى اللجنة البرلمانية المتخصصة الدائمة المعنية بشؤون الدفاع والمحاربين القدامى من أجل عقد حلقة عمل يومي 11 و 12 آب/أغسطس لوضع الصيغة النهائية لخطة عمل اللجنة في الفترة 2022-2023. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة اللجنة على الاضطلاع بدورها ومسؤوليتها بموجب الدستور اللذين يقتضيان منها الإشراف على أداء مؤسسات قطاع الأمن وإقرار الخطط والبرامج والسياسات والميزانيات ذات الصلة.

46 - وواصلت البعثة مبادراتها الرامية إلى التشجيع على توسيع حيز العمل المدني والسياسي. فاستضافت 14 حلقة للحوار السياسي بُنيت على إذاعة مرايا، بغية تيسير الحوار وسد الهوة بين الجمهور والقيادات السياسية فيما يتعلق بقضايا رئيسية ذات صلة بعملية وضع الدستور، ومنتدى الأحزاب السياسية، والنقد المحرز في تنفيذ السلام.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

47 - واصلت البعثة توفير الحماية المادية للأشخاص الذين لاذوا بموقع حماية المدنيين في ملكال وعددهم 34 529 شخصاً، منهم 17 740 امرأة، كما استمرت في التفاعل مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن تعزيز السلامة والحماية للمقيمين في الموقع.

48 - وأجرت البعثة 19 مشاوراً وحلقة عمل مجتمعية لتعزيز شبكات الحماية في ولايات وسط وشرق وغرب الاستوائية وولايات جونقلي والبحيرات وشمال بحر الغزال والوحدة وواراب، بحضور 507 من مسؤولي الولايات والمقاطعات (منهم 160 امرأة). وأجرت البعثة خمس جولات للتشاور والحوار مع القيادات النسائية بشأن حماية المدنيين والحد من العنف القبلي حضرها 1 250 نازحاً داخلياً (منهم 1 000 امرأة) في موقع بانتيو للنازحين داخلياً. ونظمت البعثة أيضاً سبع مناسبات شارك فيها 573 شخصاً (منهم 156 امرأة) وكان الغرض منها هو بناء قدرات الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على إدارة النزاعات والتخفيف من حدتها.

49 - ويسرت البعثة حلقة عمل مدتها يومان لفائدة ممثلي حكومات الولايات، عُقدت يومي 7 و 8 حزيران/يونيه في يامبيو بولاية غرب الاستوائية وضمت 100 مشارك (منهم 30 امرأة). وفي الفترة من 14 إلى 16 حزيران/يونيه، يسرت البعثة إشراك الزعماء الدينيين الذين يقودون عملية السلام في طمبرة في إطار مجلس كنائس جنوب السودان. وفي الفترة من 23 إلى 25 آب/أغسطس، ساعدت البعثة مع شركائها مجلس كنائس جنوب السودان على عقد حوار يضم شخصيات سياسية رئيسية من قبيلتي الأزاندي والبالاندا في جوبا ويامبيو. وعززت المبادرات تماسك النسيج السياسي وروابط الثقة في إطار جهود أوسع نطاقاً تهدف إلى معالجة التوتر السياسي والإثني المستمرين في طمبرة.

50 - وفي 7 و 8 حزيران/يونيه، يسرت البعثة عقد حوار على مستوى مقاطعات وادي كيديبو بين شباب مخيمات رعاة الماشية، وقد ضم هذا الحوار 48 مشاركاً (منهم 6 نساء) من خمس مقاطعات تقع في ولاية شرق الاستوائية. وأفضى الحوار إلى وضع آلية لرصد انتهاكات الأنظمة المعمول بها، والتزم الشباب بحفظ السلام على طول ممر وادي كيديبو.

51 - وبالمثل قامت البعثة، رغبةً منها في تشجيع الجهود المحلية في مجالي الإنذار المبكر والوساطة، بتنظيم حلقة عمل عُقدت يومي 15 و 16 حزيران/يونيه من أجل بناء قدرات اللجان الشبابية الريفية للسلام والأمن في غرب يرو بولاية البحيرات. وشارك في حلقة العمل المذكورة 48 شخصاً (منهم خمس نساء) على مستويي المحليات والقرى.

52 - وتيسيراً لعمل لجان السلام الحدودية المشتركة في أويل، نظمت البعثة بالتعاون مع حكومة الولاية تدريباً على كيفية إدارة النزاعات، حضره 55 مشاركاً (منهم 9 نساء) يومي 22 و 23 حزيران/يونيه ويومي 30 و 31 آب/أغسطس. وعزز التدريب المسؤولية المجتمعية عن أعمال اللجان الحدودية المشتركة (المشكلة في عام 2018) التي لا تزال تؤدي دوراً حاسماً في تشجيع السلام والوئام بين المجتمعات المحلية المضيفة ورعاة الماشية في ولاية شمال بحر الغزال.

53 - وواصلت البعثة دعمها للجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تخفيف حدة التوتر بين الدينكا تويج والدينكا نقوك على طول الحدود بين منطقة أبيي الإدارية ومقاطعة تويج. وتعاونت البعثة في مساعيها هذه مع المسؤولين الحكوميين ومع شخصيات بارزة وقيادات مجتمعية. وعُقدت ستة اجتماعات تحضيرية بين البعثة، ومكتب نائب رئيس الجمهورية لشؤون تقديم الخدمات، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تنظيم مؤتمر متابعة لتحقيق السلام يُعقد في أويل في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

54 - وفي الفترة من 16 إلى 21 آب/أغسطس، ساعدت البعثة مؤتمر فشودة المسكوني للسلام والتنمية على تنظيم مؤتمر للتجاوز بشأن السلام عُقد في كدوك بولاية أعالي النيل. وقد اجتذب المؤتمر 400 مشارك من المجتمع المدني ومن الجهات الفاعلة العسكرية والسياسية والقيادات الدينية وممثلي المجتمعات المحلية، وكان الهدف منه التشجيع على تحقيق السلام والمصالحة في المنطقة.

55 - وبسبب وقوع الفيضانات وعدم انحسار المياه في الموسم الجاف منذ ذلك الحين، إضافة إلى القيود التي تفرضها القوات العسكرية، ظلت إمكانية الوصول إلى مناطق شاسعة من البلد غير ميسورة. وقد أفضى ذلك إلى صعوبات كبيرة في التخطيط لتسيير الدوريات عبر القطاعات وتنفيذ تلك الدوريات، وقلل من فرص التواصل على المستوى المحلي.

56 - وحتى 31 آب/أغسطس، قامت قوة البعثة بتسيير 1 799 دورية، بما في ذلك 1 472 دورية قصيرة المدة و 68 دورية طويلة المدة و 106 دوريات جوية ديناميكية و 153 دورية نهريّة. وتكفل البعثة، تنفيذاً لولايتها، المشاركة النشطة لحفظة السلام من النساء في هذه الدوريات. وجرى تسيير ما مجموعه 1 948 دورية في مواقع حماية المدنيين وحولها. وشاركت في نسبة 8 في المائة من الدوريات عسكرياً من حفظة السلام قُمن بدوريات اتصال روتينية. ولبت البعثة ستة طلبات لتوفير الحماية العسكرية تلقتها من الشركاء المشتغلين بمجال العمل الإنساني. ومن أصل ثماني قواعد عمليات مؤقتة، اكتمل إنشاء خمس قواعد (دوك باديت، وكاجو كاجي، وأدويل، وروكون، وأولي - روجا) وكان العمل لا يزال جارياً في ثلاث (كوج، وتونج، وطمبرة).

57 - وحتى 31 آب/أغسطس، أنجزت شرطة الأمم المتحدة 6 215 دورية، شملت 2 661 دورية لبناء الثقة وبث الطمأنينة و 183 دورية قصيرة المدة و 38 دورية طويلة المدة و 83 دورية جوية ديناميكية و 637 دورية أمنية منسقة و 2 613 دورية لإبراز حضور القوات. وشاركت شرطيات في 2 789 دورية منها. وقد عززت الدوريات حماية النازحين داخلياً، وهيأت الظروف لإيجاد بيئة آمنة، ومنعت وقوع الجريمة، وردعت أعمال العنف، وأعادت الثقة إلى نفوس السكان. ووسّعت شرطة الأمم المتحدة نطاق حضورها العمليّاتي، فتقاسمت المقار مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشكل يومي في عدة أقسام ومراكز للشرطة، وهو ما يشمل تزويدها الشرطة الوطنية بالتوجيه والمشورة ورصدها أداء تلك القوات.

58 - وتعاونت شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية ونسّقت معها من أجل مواجهة الأعمال الإجرامية وحوادث الاعتداء الجنسي داخل مواقع حماية المدنيين ومخيمات النازحين داخلياً والتعامل معها، مما أدى إلى ضبط المشتبه فيهم واحتجازهم. وحُدّدت تسعة تجمعات سكنية باعتبارها ببعاً ساخنة واتخذت فيها قوات الشرطة وضع التأهب الاستباقي من حيث تسيير الدوريات والعمل الشرطي. وأجرت شرطة الأمم المتحدة 8 عمليات تفتيش و 636 عملية لمراقبة الدخول في ملكال، من أجل الحد من مخاوف التعرّض للأذى البدني وتعزيز سلامة النازحين داخلياً وأمنهم. وكان ما مجموعه 737 فريقاً للاستجابة السريعة في وضع التأهب النشط تحسباً لأي حوادث أمنية تتطلب دعم قوات الشرطة الوطنية في جوبا وملكال وبانتيو، بغية تعزيز القدرة على الاستجابة العمليّاتية وتنفيذ ولاية حماية المدنيين على أكمل وجه.

59 - ولبت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 33 طلباً للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه في وجودها، ومن ثم إزالتها والتخلص منها وتطهير المواقع التي كانت مزروعة فيها. وقد حالت استجابتها هذه دون وقوع إصابات أو خسائر في الأرواح جراء انفجار الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة، كما مكنت الأهالي من الوصول إلى 44 منطقة زراعية و 8 مصادر طبيعية للمياه وإلى أحد المستشفيات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى التخلص مما مجموعه 7 840 صنفاً من أصناف الذخائر المتفجرة وتم الإفراج عن 2 695 962 متراً مربعاً من الأراضي بعد تطهيرها. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات تدريبية للتوعية بشأن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى 834 من أفراد البعثة (منهم 246 امرأة). ودعمت للعودة الآمنة والطوعية وإعادة التوطين، تلقى عدد 55 502 من المدنيين (9 414 رجلاً، و 10 613 امرأة، و 18 905 صبيان، و 16 570 فتاة)، إضافة إلى 850 لاجئاً و 1 000 نازح داخلياً يقيمون في مخيم دورو للاجئين وموقع حماية المدنيين في ملكال، خدمات تثقيفية بغية توعيتهم بمخاطر الذخائر المتفجرة.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

60 - واصلت البعثة تيسير إيجاد بيئة تتوافر فيها الحماية للمدنيين، من خلال تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

61 - ففي شهر حزيران/يونيه، قدمت البعثة المساعدة القانونية التقنية والدعم اللوجستي إلى مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بغية معاونتها على نشر محاكم عسكرية عامة في كلٍّ من بانتيو بولاية الوحدة وياي بولاية وسط الاستوائية. وإجمالاً، أنهت المحكمتان العسكريتان العامتان في بانتيو وياي النظر في 22 قضية مثل فيها أمامهما 34 متهماً، وأصدرتا أحكامهما التي شملت 6 أحكام بالإدانة في 5 قضايا تتطوي على أعمال عنف جنسي وجنساني. ودعمت البعثة أيضاً منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تزويد الضحايا والشهود بالمشورة القانونية وغيرها من الخدمات.

62 - وفي 29 حزيران/يونيه، دعمت البعثة ضم ستة مشاورين عذليين (منهم ثلاث نساء) إلى فريق متخصص معني بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع أسندت إليه مسؤولية التحقيق في مزاعم وقوع أعمال العنف من هذا النوع في مختلف أنحاء جنوب السودان وتنظيم دورات تدريب محدّدة الهدف لفائدة أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

63 - وفي الفترة بين 6 و 24 حزيران/يونيه، دعمت البعثة عملية نشر المحكمة الخاصة بالمتقلبة المشتركة لثالث مرة إلى غيت بولاية غرب بحر الغزال، بغية حسم قضايا تتعلق بالعنف القبلي. ولأول مرة، أصدرت المحكمة الخاصة حكماً بإدانة متهمين اثنين لارتكابهما ثلاثة حوادث منفصلة للعنف الجنسي والجنساني. ولا تزال المجتمعات المحلية التي نُشرت إليها المحكمة الخاصة بالمتقلبة المشتركة تطالب بعودتها مرة أخرى، حيث إن الأهالي يعتبرونها وسيلة لكسر حلقة العنف.

64 - ودعمت البعثة نشر الجهات الفاعلة في مجال العدالة إلى راجا بولاية غرب بحر الغزال في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه، وذلك لتكثيف حضورها في مناطق عودة النازحين والفصل في القضايا الجنائية لأول مرة منذ ست سنوات. وقد بُت في سبع قضايا تتعلق بأعمال عنف جنسي وجنساني، وصدرت فيها ستة أحكام إدانة. ولبناء القدرات على نطاق سلسلة العدالة الجنائية، قدمت البعثة المساعدة

التقنية للشرطة أيضاً وأجرت دورات تدريبية لعدد 44 من ضباط السجون (منهم 19 امرأة) و 23 من الزعماء العرفيين (منهم امرأتان).

65 - وقّدت البعثة الدعم التقني ودعم التنسيق بغية إنشاء لجان لتطوير السجون في كل من أويل، ورومبيك، وبانتيو. وقّدت البعثة المشورة التقنية أيضاً إلى لجنة الإدماج التابعة لمصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان، في إطار استعدادات المصلحة لاستيعاب موظفين جدد عند تخرج القوات الموحدة اللازمة. ودعمت البعثة كذلك دورات تدريبية متكاملة نُظمت في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه لجهاز الشرطة والمدعين العامين في كل من أويل، وواو، وكواجوك لتدريبهم على السبل الفعالة للتحقيق في الجرائم الخطيرة، بما فيها العنف الجنسي والجسدي، ومحاكمة مرتكبيها. وواصلت البعثة دعم إصلاح القوانين الجنائية الوطنية، بما في ذلك من خلال دعم لجنة جنوب السودان لمراجعة القوانين في إجراء مشاورات عامة يومي 27 و 30 حزيران/يونيه بشأن مراجعة قانون الإجراءات الجنائية.

66 - وفي 9 حزيران/يونيه، قامت البعثة، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير الدعم لوزارة الشباب والرياضة واللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بالشباب والرياضة والثقافة بغية تمكينهما من عقد مشاورات عامة بشأن التشريعات والسياسات المرتبطة فيما يتصل بشؤون الشباب، بما في ذلك مشروع السياسة الوطنية للنهوض بالشباب والتصديق على ميثاق الشباب الأفريقي، وكلاهما معروض الآن على البرلمان للنظر فيه.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

67 - قامت البعثة، في إطار من التنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بدعم إيصال المساعدات الإنسانية إلى النازحين داخلياً واللاجئين في ولايتي غرب بحر الغزال وشرق الاستوائية وبتقييم الأوضاع الإنسانية للسكان النازحين وأولئك العائدين في مقاطعتي طمبره وموندي في ولاية غرب الاستوائية؛ وبذلت مساعيها الحميدة من أجل إيصال أصناف متنوعة من البذور وعُدد صيد الأسماك إلى 859 أسرة معيشية تضررت من الفيضانات في مقاطعة كوبييت بولاية البحيرات، واستخدمت عتادها الجوي وخدمات الحماية التي تقدمها قواتها لتسهيل القيام بذلك. وأجرت البعثة دوريات مشتركة في محلية مالك بولاية البحيرات وفي مقاطعتي بنيجار وكوج في ولاية الوحدة، من أجل تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية. ويسّرت البعثة إجراء تقييمات مشتركة بينها وبين الجهات المشتغلة بمجال العمل الإنساني من أجل جمع المعلومات عن الاحتياجات الإنسانية وظروف العودة في بوشالا، وجبل بوما، وأكوبو، ولانكين، وأيود، ودوك باديت، وبايديت في ولاية جونقلي.

68 - وحتى 31 آب/أغسطس، قامت البعثة بتسيير 68 دورية طويلة المدة و 812 دورية قصيرة المدة لدعم إيصال المساعدات وضمان حماية موظفي المساعدة الإنسانية. ووفرت قوة البعثة خدمات الحماية لعدد 253 بعثة متكاملة وسيّرت 31 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ولَبّت البعثة ستة طلبات لتوفير الحماية العسكرية تلقّتها من الشركاء المشتغلين بمجال العمل الإنساني.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

69 - وثّقت البعثة ما لا يقل عن 160 حادثاً أثرت سلباً على حالة حقوق الإنسان والحماية، كان منها 84 حالة قتل تعسفي و 22 إصابة و 8 حالات اختطاف و 24 حادث عنف جنسي و 16 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين و 5 حالات سوء معاملة وحادث اعتداء على مشغولين بالمساعدة الإنسانية، علاوة على حالات نهب وتدمير للممتلكات المدنية. وقد طالت تلك الحوادث 627 مدنياً تعرّضوا للعنف (من بينهم 71 امرأة و 38 طفلاً)، قُتل منهم 265 شخصاً وأصيب 128 آخرون بجراح. ومن بين الحوادث المذكورة، نُسبت 274 حالة إلى ميليشيات وعناصر مسلحة قبلية؛ و 241 إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وعناصر أخرى من قطاع الأمن الحكومي؛ و 41 إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ و 37 إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 34 إلى جماعات مسلحة أخرى. ولا يزال العمل جارياً للتحقق من الجهة التي يُنسب إليها 24 حادثاً أوقع 97 ضحية.

70 - وفي 3 آب/أغسطس، نشرت البعثة تقريرها الموجز للربع الثاني من عام 2022 عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. ووفقاً لهذا التقرير، تمّ توثيق ما لا يقل عن 188 حادثاً والإبلاغ عنها والتحقق منها (مقابل 173 حادثاً في الربع السابق من السنة)، وقد طالت هذه الحوادث ما لا يقل عن 922 مدنياً (مقابل 754 مدنياً في الربع السابق من السنة) تعرّضوا لأحد الأشكال الرئيسية الأربعة لإيذاء الأفراد (وهي القتل، والإصابة، والاختطاف، والعنف الجنسي). وهذه الزيادة في حوادث العنف بنسبة 9 في المائة (من 173 إلى 188 حادثاً) وفي عدد الضحايا بنسبة 22 في المائة (من 754 إلى 922 شخصاً) يمكن أن تعزى في جانبها الأكبر إلى العنف المشهود في جنوب ولاية الوحدة، وعلى وجه التحديد إلى الهجمات المتبادلة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي أوقعت ما يُقرب من ثلث الخسائر المتكبدة في صفوف المدنيين خلال الربع الثاني من السنة.

71 - وفي 17 آب/أغسطس، قُدّم إلى حكومة جنوب السودان التقرير المشترك الذي أعدته البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي وقعت في جنوب ولاية الوحدة في الفترة من 12 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو 2022 أثناء الاقتتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والميليشيات والجماعات المسلحة الموالية لها وبين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك لكي تبدي الحكومة تعليقاتها عليه وتقّره. وقد وثّق التقرير مقتل ما لا يقل عن 173 مدنياً (100 رجل و 24 امرأة و 49 طفلاً) وإصابة 12 آخرين (8 رجال وامرأتان وطفلاً) بجراح. ووثّقت إضافة إلى ذلك 131 حالة اغتصاب أو اغتصاب جماعي (لما عدده 113 امرأة و 18 فتاة) وحالات اختطاف لعدد 26 امرأة و 11 طفلاً وقعت خلال الهجمات.

72 - ولا تزال عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء مدعاة للقلق. فقد وثّقت البعثة عمليات إعدام لعدد 17 شخصاً (10 في ولاية واراب، و 4 في ولاية الوحدة، واثنان في ولاية البحيرات، وواحد في ولاية غرب الاستوائية). وواصلت البعثة العمل مع السلطات الوطنية وسلطات الولايات للحثّ على مراعاة الأصول القانونية الواجبة.

73 - واستمرت البعثة في رصد الحيز المدني الآخذ في التآكل، كما واصلت تقديم الدعم التقني إلى اتحاد صحفيي جنوب السودان من أجل تنظيم حلقات عمل للتوعية بمعايير حقوق الإنسان ومبادئها.

74 - ونفذت البعثة أيضاً 123 نشاطاً لبناء القدرات والتوعية لفائدة 4 423 شخصاً، منهم 1 622 امرأة، وركزت هذه الأنشطة على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وآليات العدالة الانتقالية، والعنف الجنسي والجسدي. وقد عززت الأنشطة المذكورة قدرة السلطات الوطنية وسلطات الولايات على المساهمة في إيجاد بيئة مواتية للحماية.

الأطفال والنزاع المسلح

75 - تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة من وقوع 40 انتهاكاً جسيماً ضد 37 طفلاً (31 صبياً و 6 فتيات). وأكدت أنشطة التحقق وقوع ما مجموعه 18 صبياً ضحايا للتعذيب والاستخدام، وتعرض 11 صبياً للاختطاف، وإصابة 3 أطفال (منهم طفلة) بجراح، وتعرض 5 فتيات للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي. وجرى التحقق من وقوع ثلاثة حوادث هجوم على المدارس. وكان أشد الأطفال تضرراً هم أطفال ولاية الوحدة (30)، وولاية البحيرات (3)، وولاية غرب الاستوائية (2)، وولاية غرب بحر الغزال (1)، وولاية وسط الاستوائية (1).

76 - وتسبب 29 انتهاكاً تعرض لها 24 صبياً و 4 فتيات، إضافة إلى حادث الهجوم على إحدى المدارس، إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و 5 انتهاكات إلى قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وانتهاكان إلى الحركة الوطنية/الجيش الوطني لجنوب السودان، وانتهاك واحد إلى فصيل كيت قوائق المنشق عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووقعت حالة تشويه واحدة نتيجة ل ذخائر غير منفجرة.

77 - وفي 11 حزيران/يونيه، أصدر الرئيس مرسوماً بشأن تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أسندت إليه مهمة بذل المساعي الدعوية وتعزيز حقوق الإنسان. وسيكون هذا المجلس بمثابة حلقة وصل مباشرة بين مكتب الرئيس واللجنتين الرفيعتي المستوى اللتين تقودان مهمة تنفيذ خطة العمل الرامية إلى منع وقوع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووقفها.

78 - وقدمت البعثة تسع دورات تدريبية في مجال حماية الطفل لعدد 390 مشاركاً (332 رجلاً و 58 امرأة)، بما يشمل 257 من أفراد قوات الأمن الحكومية (منهم 35 امرأة) و 70 من أعضاء الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (منهم 6 نساء) و 58 من أفراد المجتمع المحلي (منهم 17 امرأة) و 5 من أعضاء تحالف المعارضة في جنوب السودان (كلهم من الرجال). وقدمت البعثة أيضاً 76 دورة توعية بحماية الطفل لعدد 3 407 مشاركين (منهم 1 239 امرأة).

79 - وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة 43 من الدورات التعريفية ودورات تعميم مسائل حماية الطفل، حضرها 650 من أفراد الأمم المتحدة (منهم 152 امرأة)، بما يشمل 293 ضابطاً عسكرياً (منهم 33 امرأة) و 266 شرطياً (منهم 89 امرأة) و 86 موظفاً مدنياً (منهم 26 امرأة) و 5 من موظفي السجون (منهم 4 نساء).

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

80 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة وتحققت من 22 حادثاً من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع طالت 51 ضحية، من بينهن 19 فتاة. وتعرضت الضحايا اللاتي تراوحت أعمارهن بين 12 و 43 عاماً للاغتصاب (38 ضحية) أو الاغتصاب الجماعي (9 ضحايا) أو لمحاولة اغتصاب (ضحيتان) أو للزواج القسري (ضحيتان). وتمكنت 18 ضحية من الحصول على المساعدة الطبية، واتخذت ست منهن إجراءات قانونية. وقد

وقعت هذه الحوادث في ولايات وسط الاستوائية (5) وواراب (7) وغرب الاستوائية (3) وغرب بحر الغزال (3) وجونقلي (2) والوحدة (2)، ونُسبت إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (10) والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (5) وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2) والميليشيات/جماعات الدفاع المدني القبلية (2)، في حين لم تُنسب ثلاثة حوادث إلى جهة بعينها.

81 - وعقدت البعثة 12 دورة توعوية ونشاطاً لبناء القدرات في جوبا لفائدة أصحاب مصلحة متنوعين، بما يشمل منظمات المجتمع المدني والمحامين والشرطة الوطنية وطلاب جامعة جوبا، وذلك بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع الذي يحتفى به عالمياً في 19 حزيران/يونيه من كل عام. واضطلعت المكاتب الميدانية بعدة أنشطة أخرى تتصل بمنع العنف الجنسي والتصدي له. واحتفالاً بتلك المناسبة، قدّمت البعثة الدعم التقني إلى مجلس كنائس جنوب السودان والمجلس الإسلامي لجنوب السودان فيما يتعلق بتعميم الرسائل المضادة للعنف الجنسي. ونُظمت أيضاً حلقة عمل لفائدة أعضاء المنتدى المشترك للتشاور، تناولت مهارات الرصد والتحقيق والإبلاغ التي تركز على الضحايا، وجولة مشاورات لمدة يومين عُقدت لمناقشة تضمين القوانين المحلية الأحكام التشريعية النموذجية والتوجيهات المتعلقة بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والملاحقة القضائية لمرتكبيها وكيفية تفعيل تلك الأحكام والتوجيهات.

واو - المرأة والسلام والأمن

82 - اشتركت البعثة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إطلاق ثلاث شبكات نسائية في دوائر الشرطة (4 تموز/يوليه) والجيش (6 تموز/يوليه) والسجون (12 تموز/يوليه) في إطار مشروع لصندوق بناء السلام بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود إصلاح قطاع الأمن. وساعدت البعثة في صياغة الأطر المرجعية ذات الصلة ووضعها في صيغتها النهائية، ونظمت عروضاً تقديمية تتناول حقوق الإنسان. وتهدف هذه الشبكات إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني والدعوة إلى تعيين النساء في قطاع الأمن.

83 - ووفرت البعثة الدعم التقني أيضاً لحلقة عمل التصديق على الخطة الاستراتيجية الخمسية لوزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والرعاية الاجتماعية (2022-2027) للمساعدة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبالمراعاة والسلام والأمن. وقدّمت البعثة الدعم التقني كذلك من خلال حلقة عمل مدتها يومان عُقدت في توريت في 28 و 29 حزيران/يونيه بشأن أدوار القيادات النسائية السياسية والقيادات المؤثرات ومسؤولياتهن في إطار الحكم الرشيد والقيادة المراعية للاعتبارات الجنسانية، من أجل مناقشة التدابير التي يمكن من خلالها للقيادات النسائية في الولايات أن يسخرن قدرتهن على التأثير ومسايعهن الدعوية لمناصرة صوغ سياسات مراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك وضع خريطة طريق لمواجهة العنف الجنسي والجنساني في ولاية شرق الاستوائية.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

84 - في 31 آب/أغسطس، بلغ عدد الموظفين المدنيين في البعثة 662 موظفاً وتألف من 864 موظفاً دولياً منهم 252 امرأة (29,2 في المائة)، و 1 420 موظفاً وطنياً منهم 227 امرأة (16,0 في المائة)، و 378 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة منهم 165 امرأة (43,7 في المائة).

85 - وبلغ قوام أفراد الشرطة في البعثة 1 493 فرداً (مقابل القوام المأذون به البالغ 2 101 فرد) وتألف من 616 شرطياً منهم 242 امرأة (39,3 في المائة)، و 846 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة منهم 212 امرأة (25,1 في المائة)، و 31 من موظفي السجون منهم 16 امرأة (51,6 في المائة).

86 - ومن أصل القوام العسكري المأذون به البالغ 17 000 فرد، بلغ قوام البعثة من الأفراد العسكريين 13 833 فرداً، هم كالتالي: 201 من ضباط الاتصال العسكري، منهم 59 امرأة (29,4 في المائة)؛ و 400 من ضباط الأركان العسكريين، منهم 81 امرأة (20,3 في المائة)؛ و 13 233 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، منهم 770 امرأة (5,8 في المائة).

87 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة زياراتٍ إلى مواقع ميدانية في جوبا، وبانتيو، وأويل، ويامبيو، وبيبور وكدوك لإجراء دوراتٍ تدريبٍ داخلية مع جميع فئات موظفي البعثة تتناول معايير السلوك في الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودوراتٍ خارجية للتدريب وبناء القدرات مع أعضاء آليات الشكاوى المجتمعية من أجل زيادة تعزيز قدرتهم على الإبلاغ عن أي معلومات ترد عن حوادث محتملة للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين. وواصلت البعثة أيضاً مشاركتها النشطة في فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل ضمان تنفيذ الاستراتيجية المعمول بها على نطاق المنظومة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جنوب السودان.

88 - ووفقاً للسياسة السارية، جرى التعامل في الوقت المناسب مع المعلومات الواردة بشأن احتمال وقوع حالات سوء سلوك و/أو سلوك غير مرض. وفي الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، سُجل في نظام تتبع حالات إساءة السلوك 38 بلاغاً بوقوع حالات سوء سلوك، لم يشمل أيٌّ منها الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي سبق الإبلاغ عنها يتلقون الدعم من كبيرة الموظفين المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

89 - ما فتئت البعثة والحكومة تبذلان الجهود من أجل تحسين الاتصال والتنسيق عموماً بشأن حرية حركة الدوريات التابعة للبعثة.

90 - وحتى 31 آب/أغسطس، سجلت البعثة 38 انتهاكاً لاتفاق مركز القوات، مقابل 26 انتهاكاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان عدد 29 من تلك الانتهاكات يتعلق بفرض السلطات الحكومية قيوداً على الحركة، أثرت على عمل دوريات البعثة في ولايات وسط الاستوائية وأعالي النيل وواراب وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال. وسجلت البعثة أيضاً أربع حالات تقييد لحرية الحركة من جانب قوات غير حكومية هي: الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (حالتان)، وفصيل كيت قوائق المنشق عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (حالة واحدة)، وقوات أقويليك (حالة واحدة)، مما أثر على عمل الدوريات التابعة للبعثة في ولايتي وسط الاستوائية وأعالي النيل.

91 - وشملت انتهاكات اتفاق مركز القوات أيضاً فرض ضرائب ورسوم وقيود لا مبرر لها على البعثة والمتعاقدين معها فيما يتعلق باستيراد الشحنات المخصصة للاستخدام الحصري للبعثة. فقد أدخلت شعبة الخدمات الجمركية في جنوب السودان العمل اعتباراً من 1 حزيران/يونيه بما يسمى "إن اعتماد"،

يُطبق على جميع الشحنات الواردة إلى جنوب السودان ويلزم بموجبه جميع مستوردي البضائع، بمن فيهم البعثة والمتعاقدون معها، بدفع رسوم موحدة قدرها 250 دولاراً لاستصدار إذن لكل شحنة واردة. وقد بذلت البعثة المساعي لدى الحكومة للاحتجاج على فرض ضرائب ورسوم لا مبرر لها، وما برحت تتواصل معها من أجل إعفاء البعثة والمتعاقدين معها من دفع الرسوم المفروضة لاستصدار "إذن الاعتماد".

92 - وأعلنت المحاكم الوطنية في 4 شباط/فبراير و 20 تموز/يوليه 2022 وفاة الموظفَيْن الوطنيين اللذين أُلقي القبض عليهما في عام 2014 وظل مكان وجودهما غير معلوم. وفي جوبا، أُلقت الشرطة الوطنية القبض على موظفٍ وطني من موظفي البعثة بسبب مسألة خصوصية، واحتجزته دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات. وقد أُفرج عن الموظف المذكور بعد يومين من احتجازه.

ثامناً - أداء العناصر النظامية

93 - أجرت قوة البعثة تقييماً شمل 13 وحدة، كان من بينها 7 كتائب للمشاة في ياي وبور وجوبا وتومينق وبانتيو وواو وملكال، و 6 وحدات تمكينية في واو وتومينق وبور وملكال. وتبين بعد التقييم أن جميع الوحدات كانت مدربة تدريباً جيداً وأن سبعا منها فاقت المعايير المقررة. ووفقاً لتوصيات فريق التقييم، ركزت الوحدات بقدر أكبر على الاستخبارات العسكرية المتعلقة بحفظ السلام وعلى زيادة تواتر تدريبات إجلاء الجرحى والإجلاء الطبي وتدريبات الاستجابة للطوارئ، وعالجت بعض الصعوبات الإدارية.

94 - وحتى 31 آب/أغسطس، أجريت عمليات تقييم وتقدير لأداء أربع من وحدات الشرطة المشكلة في بانتيو وجوبا وملكال. وكانت نتيجة التقييم مرضية، غير أن الوحدات كانت تعاني نقصاً في المعدات المملوكة للوحدات والتدريب وأوجه قصور في الشؤون الإدارية (الوثائق)، وقد وُضعت لها خطط لتحسين الأداء.

95 - وشمل تقييم كلا العنصرين جملة أمور منها العمليات، ومدى فهم الولاية ودعمها، والقيادة والتحكم، وحماية المدنيين، والتدريب، والانضباط، والاكتفاء الذاتي، والصحة.

تاسعاً - ملاحظات وتوصيات

96 - أود، أسوةً بالاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، أن أشيد بالأطراف الموقعة لاتفاقها على خريطة طريق تمديد الفترة الانتقالية لمدة 24 شهراً حتى يتسنى تنفيذ ما تبقى من المهام ذات الأهمية الحاسمة. وأحيط علماً بدعوات الجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى إجراء مشاورات مكثفة وأهيب بالأطراف أن تتعاون فيما بينها، عند الاقتضاء، وهي تمضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق.

97 - كما أشجع الأطراف على أن تنظر إلى خريطة الطريق بوصفها تجديداً للالتزام بالاتفاق المنشئ وبالنقاط المرجعية لتنفيذه، وأهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم تحقيقاً لهذه الغاية. ولئن كان تمديد الفترة الانتقالية يمنح الأطراف وقتاً إضافياً لاستيفاء النقاط المرجعية لخريطة الطريق، فإن إحراز تقدّم لا يزال يشكل مطلباً حاسماً وقد أصبح من المحتم الآن التوصل إلى نتائج ملموسة وعملية.

98 - وإنني أشعر بالتفاؤل لتخرج القوات الموحدة اللازمة في إطار المرحلة الأولى من عملية إعادة توحيد الصفوف. وأحث الأطراف على الحفاظ على هذا الزخم من خلال إحراز تقدّم مطرد على طريق الوفاء

بالنقاط المرجعية المطلوبة. ويشمل ذلك إعادة توحيد القوات، وعملية إعداد الدستور، وضمان الحيز المدني بما يطمئن شعب جنوب السودان إلى أن الفترة الانتقالية ستنتهي بانتخابات حرة نزيهة تُجرى في أجواء سلمية. ويجب ألا يصرف تمديد الفترة الانتقالية انتباه الأطراف عن الحاجة الملحة إلى الوفاء بهذه الالتزامات التي لا تزال تتسم بأهميتها الحاسمة.

99 - ولقد سرني إنهاء التجمع البرلماني للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان مقاطعته لجلسات البرلمان. وسيساعد هذا الاتفاق على بناء توافق في الآراء، ومن المهم أن تناقش التشريعات بحضور المعارضة.

100 - ولا يزال من الحيوي أن تكون مساعي المضي قدماً بتنفيذ الاتفاق المنشط شاملة للجميع وأن تُجرى في إطارها مناقشات واسعة النطاق بمشاركة كاملة من جميع الأطراف ومن جهات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وإنني أحث الحكومة، في هذا الضوء، على تهيئة المناخ السياسي اللازم الذي يعزز الحوار والثقة والمشاركة السياسية ويحدّ من تقلص الحيز المدني.

101 - ومما يحمّني على التناول أن فصيل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان سيقوم بنشر مراقبين وطنيين في إطار آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وأود أن أثنى على جماعة سانت إيجيديو لما بذلته من جهود تحقيقاً لهذا الإنجاز. ورغم أنني أعني حجم التحديات الماثلة على الطريق، فإنني أحث الجماعات الأخرى غير الموقعة على أن تتضمّن إلى الحوار من خلال عملية سانت إيجيديو للسلام.

102 - بيد أن القلق يساورني إزاء تداعيات قرار سحب التمويل الموجه إلى آليات الاتفاق المنشط. فقد كان لتقليص التمويل أثرٌ فوري على رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها وعلى امتثال الأطراف للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق وقف الأعمال القتالية. ودعم البعثة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إنما هو حلّ مؤقت، وإنني أهاب بجميع الشركاء وأصحاب المصلحة أن يبحثوا ترتيبات التخفيف الممكنة وسبل استمرار تدفق الدعم.

103 - وستواصل الأمم المتحدة العمل، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والإيغاد وأعضاء المجتمع الدولي، على دعم تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها في الآونة الأخيرة حسب إطارها الزمني المقرر.

104 - ويساورني بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف في أجزاء من جنوب السودان. فالمدنيون ما زالوا يتضررون من أعمال العنف التي تقع على المستوى دون الوطني ومن أعمال سرقة المواشي والاختطاف والقتل الانتقامي، إضافةً إلى الارتفاع المثير للجزع في حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد كان أكثر من 80 في المائة من الإصابات بين المدنيين في هذا العام معزواً إلى العنف القبلي الذي ترتكبه الميليشيات الأهلية. ولا تزال البعثة تنتشر قواتها بشكل استباقي بما يحافظ على حضورها البارز في البؤر الساخنة للعنف. وهذا التحول الاستراتيجي في كيفية تعامل البعثة مع حالات السلام والأمن في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك إنشاؤها قواعد عمليات مؤقتة وقيامها بعمليات توزيع محوري للقوات، هو جزء من استراتيجية أوسع نطاقاً تنتقل في إطارها البعثة من أداء مهام ثابتة ومهام تسيير للدوريات على نطاق محدود إلى وضع عسكري أكثر مرونة وخفة يعطي الأولوية للقدرة على التنقل الجغرافي. ولربما كان هذا التحول سبباً في الانخفاض المستمر في عدد الإصابات المسجلة في صفوف المدنيين خلال العام السابق.

105 - لقد هالني الاعتداء الذي تعرّض له محافظ مقاطعة ميوم وأفضى إلى مقتله. ويساورني الانزعاج أيضاً لقيام عناصر يُزعم أنها تنتمي إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بإعدام المتهمين بالاعتداء على المحافظ خارج نطاق القضاء. فمثل هذه الأعمال يمكن أن تنزع الشرعية عن السلطات المحلية والوطنية وسلطات الولايات وأن تقوّض مكاسب السلام وتؤجج نيران العنف. وإني أرحب بتأكيدات الحكومة أنها ستقدّم المجرمين، وكذلك الجناة الذين ارتكبوا أعمال القتل خارج نطاق القضاء، إلى العدالة. ولا بد من تعزيز نظام العدالة في جنوب السودان، بحيث يبيّن القضاء في الدعاوى الجنائية على نحو نزيه ودون تأخير مع بذل العناية الواجبة على النحو الذي يكفل محاسبة الجناة على أفعالهم. وستواصل البعثة تزويد الحكومة بالدعم في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز سيادة القانون وتيسير إمكانية لجوء مواطني جنوب السودان إلى العدالة.

106 - ولا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان مزريّة، وذلك على خلفية بيئةٍ عملياتيةٍ تكتنفها التحديات بسبب نقص التمويل والمعوقات البيروقراطية وتزايد انعدام الأمن. وتتضاعف هشاشة السكان بسبب تفشي انعدام الأمن وبقاء المسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات دون حلّ ونقص الخدمات الأساسية، وتزايد الاحتياجات في الوقت الذي تتناقص فيه الموارد. وأود، في هذا الصدد، أن أشجع المجتمع الدولي والمانحين على تسهيل تقديم المساهمات لضمان تناسُب الاستجابة الإنسانية مع الاحتياجات.

107 - ولقد لقي خمسةٌ من المشتغلين بمجال العمل الإنساني حتفهم في هذا العام وحده، وذلك أثناء تقديمهم المساعدة المنقذة للأرواح. وهذا أمر غير مقبول. إنني أهيب بالحكومة أن تتخذ إجراءات فورية من أجل التصدي للعراقيل وأعمال العنف التي تستهدف موظفي المساعدة الإنسانية والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية، ومن أجل تقديم الجناة إلى العدالة. وأحيي دوائر العمل الإنساني التي تواصل إعطاء الأولوية للأنشطة، بصرف النظر عن الموارد المحدودة، وبناء الشراكات ذات الأهمية الحيوية عبر ركائز العمل المختلفة فيما يتعلق بتوفير الحماية وإيجاد الحلول الدائمة واتباع نهج الترابط الثلاثي إزاء البرمجة بغية دعم أشد الفئات السكانية هشاشة. فضمنان الاتساق والتكامل والتنسيق عبر الإجراءات المتخذة في ميادين التنمية والعمل الإنساني والسلام أمرٌ لا غنى عنه.

108 - وألاحظ بقلق تدهور الأوضاع الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ اتفاق السلام وأن تقوّض مكاسب السلام المحققة حتى الآن. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة فيما تتخذه من تدابير مناسبة للتخفيف من وطأة هذه الأوضاع، بما في ذلك من خلال مواصلة تعزيز مبادرات الإدارة المالية العامة، من أجل كفالة المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق المنشط.

109 - وأود أخيراً أن أعرب عن امتناني الدائم للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، لقيادته الحكيمة ولتعزيزه موقفاً سياسياً حازماً من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف والانخراط الموسّع في عمليات السلام. وأوجه الشكر أيضاً إلى أفراد البعثة النظاميين والمدنيين وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لمواصلتهم العمل دون كلل على تحقيق السلام في جنوب السودان في ظروف بالغة الصعوبة.

